



تعزيز أداء السياسة النقدية

1. تحقيق إستقرار نسبي في أسعار الصرف خلال العام 2022.
2. تقليص حجم السيولة الفائضة بالسوق من خلال المزادات وإتخاذ قرار بعدم الطباعة أو الإصدار الجديد أو تمويل نفقات الحكومة من مصادر ترضخية.
3. إصدار صكوك إسلامية .
4. استكمال الترتيبات لإصدار سندات دين حكومية (مضمونة القيمة) عبر منصة ريفينيتيف (Refinitiv).
5. توحيد أسعار الفائدة على الدين المحلي.
6. تفعيل الإحتياطي الإلزامي على البنوك (البنوك التي لديها مراكز رئيسية في عدن) .
7. توحيد أسعار الصرف لتعكس أسعار السوق الفعلية وفق توصيات صندوق النقد الدولي (سعر صرف الموازنة ، أسعار بيع العملات عن طريق المزادات ، سعر تقييم المراكز المالية للبنوك) .
8. الإستمرار في دفع التزامات الحكومة بما فيها النفقات المؤجلة من الأعوام السابقة بالعملية المحلية بسعر السوق.
9. إنشاء لجنة السياسة النقدية.

تطوير عمليات البنك المصرفية الخارجية

1. تحرير ارصدة البنك في الخارج .
2. تعزيز ثقة المؤسسات الدولية بالبنك المركزي .
3. توسيع شبكة البنوك المراسلة .
4. تغطية جزء من طلبات السوق من العملات الأجنبية عن طريق المزادات .
5. شراء نظام إدارة وتحليل الديون DMFAS وتنصيبه وتدريب موظفي البنك على النظام.
6. الاشتراك بالخدمات المالية والمصرفية العالمية مثل Bloomberg Refinitiv, World-Check.

هيكله البنك وحوكمة عملياته

1. انشاء اللجان اللازمة لممارسة إتخاذ القرار (لجنة المراجعة الداخلية التابعة لمجلس الادارة ، لجنة التراخيص ، لجنة المناقصات والمزايدات ، لجنة الرقابة الشرعية ، لجنة شئون العاملين) .
2. إعادة هيكلة قطاعات البنك الرئيسية (قطاع الرقابة على البنوك ، قطاع العمليات المصرفية الخارجية ، قطاع الشئون المالية والإدارية)
3. تفعيل مهام الإدارة العامة للاستثمار.
4. تفعيل أداء الإدارة العامة للمدفوعات والعمل في التهيئة لتكريب أنظمة المدفوعات الالكترونية مع البنك الدولي .

من إنجازات البنك المركزي خلال العام 2022

تعزيز اداء الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية

1. تطوير الهيكل التنظيمي واعتماد الوصف الوظيفي لقطاع الرقابة على البنوك .
2. إصدار اللوائح والتعليمات بالمعايير والإجراءات المنظمة لتراخيص البنوك التجارية وبنوك التمويل الأصغر ومؤسسات الصرافة .
3. الترخيص لبنوك جديدة بعدد 6 بنوك للتمويل الأصغر، إضافة الى بنك تجاري .
4. تطبيق نظام سويفت سكوب (SWIFT Scope) .
5. تفعيل الرقابة الآلية على قطاع الصرافة من خلال تنفيذ مشروع الربط الشبكي للبنك المركزي مع شركات ومنشآت الصرافة المرخصة.
6. إصدار التقارير الشهرية والدورية للقطاع المصرفي بما فيها الميزانية الموحدة للبنوك ، بشكل منظم.
7. تحديث وتطوير ادلة العمل للتفتيش الميداني على البنوك وقطاع الصرافة وفق افضل المعايير والممارسات الدولية.
8. تقوية الرقابة المكتبية على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من خلال العمل على مصفوفة الرقابة الاشرافية المرتكزة على المخاطر.
9. إصدار حزمة من التعليمات المعززة للتدابير التنظيمية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ورفع مستويات الالتزام، في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
10. تعزيز الشمول المالي من خلال إصدار التعليمات التنظيمية لعمل شركات مقدمي ومزودي ومشغلي أنظمة الدفع، والعمل على التعليمات التنظيمية الإضافية الخاصة بالمؤسسات المالية غير البنكية.
11. تدعيم الاطار التنظيمي لقطاع الصرافة وعمليات الرقابة الدورية المنهجية من خلال إصدار لائحة بالمخالفات والغرامات المالية الواجب تطبيقها على شركات ومؤسسات الصرافة .

الإصلاحات المؤسسية وبناء القدرات

1. تنفيذ إصلاحات مؤسسية عديدة وبدعم من الشركاء الدوليين عن طريق استقدام خبراء أجنبي .
2. فتح قنوات جديدة مع المؤسسات المالية الدولية و البنوك المركزية في المنطقة لتعزيز قدرات كادر البنك المركزي .
3. تنفيذ تدريب مكثف لموظفي البنك خلال العام 2022 (دورات خارجية ، دورات محلية ، دورات اونلاين) .

تعزيز الشفافية والمساءلة

1. توحيد أسعار الصرف .
2. تطبيق نظام المزادات وعبر منصة عالمية (ريفينيتيف) عبر الفيدرالي الأمريكي وبإشراف المؤسسات المالية الدولية .
3. تنفيذ تقييم شامل من قبل البنك الدولي عبر شركة BDO العالمية .
4. في المراحل النهائية لاستكمال مراجعة حسابات البنك المركزي 2016-2020 من قبل شركة تدقيق اجنبية والتي سيتم نشرها في الموقع الالكتروني وستكون متاحة للمهتمين في الداخل و الخارج .
5. نشر التقارير الإحصائية باللغتين العربية والانجليزية على موقع البنك وبشكل شهري ومنظم .